ان تحقق النجاح الذي حققته لو كانت الثغرات في علاقة المقاومة بالجماهير اللبنانية ، وفي تصورات المقاومة لطبيعة وجودها ومهامها في الجنوب ، اقل مما هي فعلا .

ان النتائج التي أخذت تتراكم تدريجيا ، كافرازات يومية لهذه الخطوط ، او لهذه القنوات الاربع ، قد تحولت الى طاقة نوعية وجدت اول الفرص السانحة لتعبر عن نفسها في حادثة ابو حميدو ، ولو لم يخطر على بال ذلك الشاب ، عصر ذلك اليوم ، ان يتحرش بفتاتين شاهدهما تتمشيان قرب المعسكر ، لكان انفجار حاصبيا ، او غيرها من القرى الجنوبية ، قد حدث ايضا ، وربما بعد يوم او اكثر ، عبر حادثة من هذا النوع او من نوع اخر .

ان هذا الحادث ، منظورا اليه من هذه الزوايا المجتمعة ، يشكل في جانبه الايجابي اشارة الى ضرورة الوقوف بجرأة ، واعادة النظر بالتجربة ، وتصويبها — وذلك من خلال توحيد موقف المقاومة حول خطة وهدف العمل في جنوب لبنان ، وبالتالي شكل ومدى العلاقة مع الجماهير الجنوبية ، والدور المركزي للقوى الوطنية والديمقراطية في لبنان ازاء هذه المهام .

انه من السخف تحميل الخطأ لـ « ابو حميدو » ، واعتبار المسألة منتهية هنا ، وكذلك فانه من السخف توجيه اللوم لاهالي حاصبيا ، واعتبار المأزق مجرد افتعال لحالة غضب لا مبرر حقيقي لها ، وعلى نفس المستوى فانه من الضروري القول بانه لا دماء الشقيقتين البريئتين ، ولا دماء ابو حميدو ، ولا كل الاحكام الاخلاقية في العالم تستطيع ان تحل مشكلة من هذا النوع .

وقد يكون من المستحيل تجنب القيام باجراء آني ، او تكتيكي ، عندما نواجه بمشكلة واقعية من هذا النوع — هذا صحيح ، ولكن الخطأ الفظيع هو ان يكون ذلك الاجراء الآني او التكتيكي اجراء انفعاليا ، مقطوع الصلة بالفهم الصحيح للمشكلة ، وبالتالي فهو لا يكون الا مقدمة للوقوع ، بعد فترة وجيزة ، في فخ مشكلة مماثلة .

قضية العلاقات الاعلامية

تختلف طبيعة وأبعاد هذه القضية اختلافا كليا عن طبيعة وابعاد المشكلة الاولى التي صارت تعرف باسم « مشكلة ابو حميدو » .

وكما قلنا فان الموقف العربي من قضايا العلاقات الاعلامية والتعليمية ، والشؤون الثقافية الاخرى ، مع العدو ، او مع مؤسسات تابعة له ، ما يزال الى الان خاضعا لاجتهادات شخصية وتقييمات ذاتية . ورغم ان هذا النوع من العلاقات اكثر تعقيدا وتشابكا من العلاقات التي تدخل في اختصاص قوانين ولوائح مكتب مقاطعة اسرائيل ، الا اننا نلاحظ ، بصورة اجمالية ، أن الموقف العام الذي تعتنقه الغالبية الساحقة من العرب الذين يطلب منهم « التحاور » الاعلامي مع اسرائيلي ، هو الرفض . ومع ذلك فان مكاتب المقاطعة نفسها تقع في اشكالات معقدة حين يطلب منها ان تصدر حكما على ممثل سينمائي ، او على موسيقي ، او على كاتب — وغالبا ما تتعرض احكامها في هذا النطاق الى اختراق من هذه الدولة العربية او تلك ، في فترة ما او فترة اخرى ، رغم ان قوانين وقرارات مكاتب المقاطعة هي — على وجه الاجمال — مطاعة من قبل الدول الاعضاء في الجامعة .

ان هذه الملاحظات ضرورية للاشارة الى انه من الصعب للغاية — او بالاحرى مستحيل — الزعم بانه بالامكان صياغة وصفة ، او قرار ، ينطبق على كل الحالات ، ومن الضروري اتباعه في كل زمان وفي كل مكان وعلى جميع المستويات . على انه يتعين علينا ان نسارع الى القول ان تحفظنا هذا لا يعني قط ان تظل الامور سائبة ، وان تظل المقاييس فردية